جامعة بورسعيد
كلية التجارة
قسم العلوم السياسية والإدارة العامة

بحث بعنوان

الفساد الإداري و أثره على التنمية الاقتصادية في مصر

الباحث / مجدي رمضان محمد أحمد

الأستاذة الدكتورة
وئام السيد عثمان
أستاذ مساعد العلوم السياسية
بكلية التجارة –جامعة بورسعيد

الأستاذ الدكتور
محمد أحمد عبد النعيم
أستاذ القانون العام–عميد كلية الحقوق
جامعة بورسعيد

2018

الإطار العام للبحث

مقدمة:

تعتبر ظاهرة الفساد الإداري ظاهرة عالمية شديدة الانتشار ذات جذور عميقة تأخذ ابعادا واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة، لا يخلو مجتمع أو نظام سياسي منها .

ويشكل الفساد خطرا داهما يواجه الدول النامية والمتقدمة على حد سواء باعتباره معوقا رئيسيا لتحقيق التنمية المستدامة من خلال المساهمة فى ضعف النمو الاقتصادي وتكريس الاختلافات إلى تدنى كفاءه القطاع الحكومى وأدائه، وارتفاع حجم الاضرار بالمال العام.

رغم الجهود التي بذلت لمكافحة الفساد والحد من انتشاره إلا أنه في ازدياد على مر الايام، ولعل السبب في ذلك يعود إلى غياب الرقابة الذاتية لدى الافراد من جهة وصعوبة الكشف عنه من جهة أخرى، لان كل مساهم في عملية الفساد يحاول إخفاء معالمه خشية من أن يقع تحت طائلة العقاب أو رغبه في إنجاز المصلحة التي ينشدها.

<u>أولا :أهداف البحث:</u>

يهدف هذا البحث الى دراسة أثار الفساد الإداري وذلك من خلال تسليط الضوء على مفهوم الفساد ، اثاره الاقتصادية ، الاجتماعية ، على حجم وطبيعة الايرادات الحكومية ، على النواحي السياسية

<u>ثانيا:اهميه البحث :</u>

تأتى أهمية البحث في تسليط الضوء على اثار الفساد الإداري في مصر وكيفية مواجهته والحد منه وأحكام الرقابة والسيطرة عليه .

ثالثا: أهداف البحث:

تحديد مفهوم الفساد الادارى ، اثار الفساد فى المجال الاقتصادى ، وعلى حجم وطبيعه الايرادات الحكومية ، على النواحى الاجتماعية .

رابعا: فروض البحث :

1. ما هى أثار الفساد؟

2. ما هى أثار الفساد على الناحيه الاقتصاديه ؟

3. ما هى أثار الفساد على النواحى السياسية ؟

4. ما هى أثار الفساد على النواحى الاجتماعية ؟

خامسا: منهج البحث:

المنهج الوصفى التحليلي:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة ظاهرة الفساد الإداري في مصر، اثاره، أسبابه، أنماطه بغرض وضع رؤيه مستقبليه لمكافحة الفساد في مصر والحد منه.

سادسا: الدراسات السابقه:

ويضم الدراسات التي تناولت الفساد الإداري:

1. دراسة :د. عطية حسين أفندي: مفاهيم هامة في الممارسات الادارية "الفساد الإداري " كلية الاقتصاد والعلوم السياسية . جامعه القاهرة . 2001.

التي سعت الى دراسة تعريف الفساد الإداري، اسباب الفساد، أثار الفساد، الاجراءات المؤسسية لمقاومه الفساد الحكومي.

2.دراسة: عماد الدين إسماعيل ظاهرة الفساد الإداري في الاجهزة الحكومية بالتركيز على الرشوة . كليه الاقتصاد والعلوم السياسية . جامعه القاهرة 2003.

التي سعت الى دراسة مفهوم الاخلاقيات في الادارة العامة، مفهوم الرشوة، طرق مكافحه الرشوة، اسبابها، مقاومه الرشوة، القاء الضوء على ظاهرة الفساد الإداري في الاجهزة الحكومية، توصيف ظاهرة الرشوة في مصر واسبابها ونتائجها السلبية.

3.دراسة: د عصام عبد الفتاح مطر". الفساد الإداري . ماهيته، اسبابه، مظاهره . الوثائق العالمية والوطنية المعنية بمكافحته . دور الهيئات الحكومية وغير الحكومية في مواجهه الفساد دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2011.

التي سعت الى دراسة مفهوم الفساد، تعريف الفساد، الابعاد التاريخية للفساد الإداري، اسباب الفساد، أشكال الفساد، دور الهيئات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في محاربه الفساد.

سابعا: أقسام البحث :

في هذا المبحث النقاط التالية :

1. **التعرف على ماهية الفساد.**
2. **أثار الفساد على المجال الاقتصادى .**
3. **أثار الفساد على حجم وطبيعه الايرادات الحكومية .**
4. **أثار الفساد على النواحى الاجتماعية .**
5. **أثار الفساد على النواحى السياسية .**

أولا : مفهوم الفساد الادارى

الفساد: يعرف لغويا بأن الخراب والتلف والانحلال والتعفن.

يشتق لفظ الفساد لغة (corruption) من الفعل اللاتيني (Rump ere) أي يكسر, وهو ما يعني أن قاعدة سلوك معينة قد كسرت ولذلك يعرف قاموس ويفسر كلمة الفساد بأنها انحراف

الشيء أي السلوك عن الأصل أو عن حالة نقائه الأصلية، خروج الشئون الاعتدال سواء كان الخروج قليلا أو كثيرا, يقال فسد الشيء بمعنى أنه لم يعد صالحا، وفسدت الأمور.

الفساد الإداري يتعلق بمظاهر الفساد والانحراف الإداري أو الوظيفي من خلال المنظمة والتي تصدر من الموظف العام اثناء تأدية العمل بمخالفه التشريع القانوني وضوابط القيم الفردية، أي استغلال موظفي الدولة لمواقعهم وصلاحياتهم للحصول على مكاسب ومنافع بطرق غير شرعيه .[1]

الفساد يرتبط باستعداد الموظفين الرسميين لقبول الرشاوى ففي الحياه اليومية عاده ما يستخدم مصطلح الفساد للإشارة الى سوء استعمال الإداري او السياسي للسلطة المرتبطة بالمنصب الذى يشغله ليحصل على نفسه على دخل اعلى من الدخل الرسمي المرتبط بهذا المنصب. [2]

<u>تعريف الفساد في علم الادارة:</u>

هو تدنى وانحطاط مستوى الادارة وأخر هو استغلال موقع معين لأغراض شخصيه ومنفعة شخصيه على حساب المنفعة العامة، وإساءة استعمال الوظيفة والتسيب فيها والاغفال عنها والتلكؤ والاهمال في تأديتها للكسب الخاص وتقديم المنفعة الخاصة على العامة وهو سوء استخدام الفرد للسلطة الموكلة اليه لأغراض الربح الخاص والمنفعة غير المشروعة [3].

تعريف موسوعة العلوم الاجتماعية (الفساد هو سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح خاصة)

كما عرفته (هو خروج عن القانون والنظام العام وعدم الالتزام بهما من أجل تحقيق مصالح سياسية واقتصاديه للفرد أو لجماعة معينة).

---

(1) عطية حسين أفندي . الادارة العامة . إطار نظري . مداخل للتطوير . وقضايا هامة في الممارسة ـ دار النهضة العربية . كليه الاقتصاد والعلوم السياسية . جامعة القاهرة 2002 –ص 205

(2)W.F.Wertheim, Sociological Aspects of Corruption In Southeast Asia, in :Arnold J.Heidenheimer, OP.Cit., PP.196-197.

(3)www.abahe.uk.comCameron, S, 1996 , dreaming of a word without Corruption

قرر الأصفهاني في المفردات بأن الفساد خروج الشيء عن الاعتدال، قليلا كان الخروج أو كثيرا ويضاده الصلاح ويستعمل ذلك في النفس والبدن [1].

وقد جرى تعريف الفساد بصيغ مختلفة منها انه " اساءة استعمال السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص "

وكذلك يعرف الفساد الإداري بأنه سلوك بيروقراطي منحرف يستهدف تحقيق منافع ذاتيه بطريقه غير شرعية وبدون وجه حق.

الفساد: هو استخدام المنصب العمومي، لتقنيين مكاسب خاصه ويشمل ذلك الرشوة والابتزاز، وهما ينطويان بالضرورة على مشاركه طرفين على الاقل ، ويشمل ايضا انواعا اخرى من ارتكاب الاعمال المحظورة التي يستطيع الموظف العام القيام بها بمفرده ومن بينها الاحتيال والاختلاس.

كما عرف الفساد على انه إعطاء شيء لشخص يملك سلطة ولكنه يسيء استخدام هذه السلطة أو القوة في اتجاة مصالح وتفضيلات من يعطيه. [2]

إن شخصا ما فاسد اذا كان هذا الشخص يتمتع بأي سلطه أو نفوذ أو منصب قد أوكل اليه عن طريق التعيين أو منصب شرفي، ويقوم هذا الشخص باستغلال ما بحوزته من نفوذ أو سلطة أو منصب لتحقيق مصالح شخصية أو مصالح جماعيه لأشخاص اخرين قد طلبوا منه ذلك وهذا ينطبق على السلوك الفردي والجماعي عموما.[3]

---

(1) عصام عبد الفتاح مطر . الفساد الإداري ماهيته، اسبابه، مظاهرة، الوثائق العالمية والوطنية المعنية بمكافحته ودور الهيئات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في مواجهه الفساد . دار الجامعة الجديدة . الإسكندرية. 2011. – ص 14–15

(2)Corruption: A theoretical perspective, http: //Bharast.com./CUC/Corruption. Hot [2]

(3)HK ey , cime ,coercion, corruption and volunta exchange :conceptual issues , [3]
http://ww w .TL. Bangladesh. Org/ docs/ research/ ammo Bibi,Htm

أن الفساد هو أساءه استعمال السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص وكذلك يعرف الفساد الإداري بأنه سلوك بيروقراطي منحرف يستهدف تحقيق منافع ذاتيه بطريقه غير شرعيه وبدون وجه حق ويشمل الرشوة والابتزاز وينطوي على مشاركه طرفين على الاقل. [1]

– كما عرف الفساد على أنه سلوكا منحرفا عن الواجبات والقواعد الرسميه للدور العام (سواء منتخب أو معين) لتحقيق مكاسب شخصيه او عائليه او شلليه وينطبق هذا التعريف مع ما قاله عالم الاجتماع الأمريكي الجنسية "ينتتجون"

– بأن الفساد هو سلوك الموظف العام الذى ينحرف به عن القواعد القانونية السائدة بهدف تحقيق منفعة ذاتيه [2].

ثانيا : أثار الفساد على المجال الاقتصادى .

(1) يساهم الفساد في تدنى كفاءة الاستثمار العام واضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة وذلك بسبب الرشاوى التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار وتسيئ توجيهها او تزيد من تكلفتها.

(2) للفساد إثر مباشر في حجم ونوعيه موارد الاستثمار الأجنبي، ففي الوقت الذي تسعى فيه البلدان النامية الى استقطاب موارد الاستثمار الأجنبي لما تنطوي عليه هذه الاستثمارات من امكانات نقل المهارات والتكنولوجيا، فقد اثبتت الدراسات ان الفساد يضعف هذه التدفقات الاستثمارية وقد يعطلها مما يمكن ان يسهم في تدنى انتاجيه الضرائب مما يؤدى الى تراجع مؤشرات التنمية البشرية خاصة فيما يتعلق بمؤشرات التعليم والصحة.

---

(1) عماد الدين اسماعيل –" ظاهرة الفساد الإداري في الاجهزة الحكومية بالتركيز على الرشوة . –كليه الاقتصاد والعلوم السياسية –جامعه القاهرة . 2003 . ص 24

(2)Bendor, 6. Corruption, Institution aviation and Polititicial Development V. [2] ,L,1,1974,P.641

(3) يرتبط الفساد بتردي حالة توزيع الدخل والثروة، من خلال استغلال اصحاب النفوذ لمواقعهم المميزة في المجتمع وفى النظام السياسي، مما يتيح لهم الاستثمار بالجانب الاكبر من المنافع الاقتصادية التي يقدمها النظام بالإضافة الى قدراتهم على مراكمه الاصول بصفه مستمرة مما يؤدى الى توسيع الفجوة بين هذه النخبة وبقية افراد المجتمع.

(4) يمكن لظاهرة الفساد ان تنمو وتتزايد بفعل عوامل اجتماعيه ضاربه في بنية وتكوين المجتمعات البشرية ونسق القيم السائدة اذ تلعب العادات والتقاليد الاجتماعية وسريانها دورا في نمو هذه الظاهرة او اقتلاعها من جذورها وهذه العادات والتقاليد مرتبطة ايضا بالعلاقات التقليدية السائدة في المجتمع.

(5) غياب الثقة في تطبيق المثل الانسانية وزعزعه القيم الأخلاقية القائمة على الصدق والامانة والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص وتحول هذه القيم الأخلاقية الى جرائم بسبب غياب هذه القيم.

وللفساد له أثار اخرى على الاقتصاد [1]:

1. **يعوق النمو الاقتصادي من خلال استخلاص الريع "الاستثمار بالفائض الاقتصادي" مما يؤثر سلبا على هذا النمو سواء بالنسبة لمنظمي المشروعات المحلية أو الأجنبية.**
2. **يقلل الفساد من الدخل القومي ويبدده من عده نواحي فالفساد في قطاع الضرائب على سبيل المثال يساعد على التهرب من دفع الضرائب المستحقة ويقلل من الحصيلة الضريبية التي عماد الموارد العامه في مصر.**
3. **البيئة الفاسدة قد تجذب مستثمرين فاسدين يجيدون التعامل مع مثل هذه البيئات فيجنون اضعاف ما يستثمرون ليس على اسس اقتصاديه سليمه بل على اساس استخدامهم لقوى الفساد في المجتمع مما يضر بالاقتصاد الوطني ومصالح المواطنين اسوأ ضرر.**

(1) ساهر عبد الكريم مهدى، الفساد الإداري، أسبابه وأثاره وأهم أساليب المعالجة . شبكه المعلومات الدولية.

كما أثبتت بعض الدراســـات إن تأثير الفســـاد على النمو الاقتصـــادي كبيرة جداً، اذ تم اختبار مجموعة من المتغيرات لتحليل العلاقة بين الفساد وهيكل الإنفاق الحكومي، وأستنتج بأن الفساد يخفض الاستثمار والنمو الاقتصادي ويغير من هيكل الإنفاق الحكومي ويؤدي إلى تخفيض معدل الإنفاق على الخدمات العامة.[1]

وبصفه عامة يمكن ايجاز بعض الأثار الاقتصادية للفساد [2]:

<u>ويوجد أثار اقتصادية واجتماعية للفساد:</u>

1. يؤثر الفساد على اداء القطاعات الاقتصادية ويضعف النمو الاقتصادي.

2. يؤثر على استقرار وملاءة مناخ الاثر الإيجابي لحوافز الاستثمار بالنسبة للمشاريع المحلية والأجنبية.

3.يؤدى الفساد الى اضعاف جوده البنية الاساسية والخدمات العامه ويدفع ذوي النفوس الضعيفة للسعي الى الربح غير المشروع عن طريق الرشاوى بدلا من المشاركة في الأنشطة الإنتاجية.

تأثير الفساد وعبر القنوات المتعددة التي يعمل من خلالها سيكون سلبيا على مسار الاصلاح الاقتصادي الامر الذى سيقوض من امكانيه تحقيق معدلات مقبولة للنمو تحسين فرص الاستثمار، ففي دراسة اعدها الاقتصادي (Paolo Mauro) لقياس تأثير الفساد على كل من الاستثمار والنمو لعدد من الدول تتمتع بمستويات مختلفة من الفساد توصل الى ان الدول التي يقل فيها الفساد نسبيا وتفقد ما يقارب 5 % من نمو ناتجها المحلى الإجمالي سنويا .

---

(1)هاني على الطهراوي، النظم السياسية والقانون الدستوري، ط3 الثقافة والنشر والتوزيع، العراق 2008 ص147–275.

(2) فاتن سيد خميس عطية –الفساد المالي والإداري دراسة نظريه تحليلية للأسباب والمظاهر .–– دور الأجهزة الرقابية في مكافحه الفساد . 2013 –ص 406

ثالثا: أثار الفساد على حجم وطبيعه الايرادات الحكومية.

أثار الفساد الإداري على حجم وطبيعة الايرادات الحكومية [1]:

تخسر الحكومات مبالغ كبيره من الايرادات المستحقة عندما تتم رشوه موظفي الدولة حتى يتجاهلوا جزء من الانتاج والدخل والواردات في تقويمهم للضرائب المستحقة على هذه النشاطات الاقتصادية، بالإضافة الى ذلك تهدر الحكومات كثيرا من مواردها عندما يتم تقديم الدعم الى فئات غير مستحقه ولكنها تتمكن من الحصول عليه رشوه او نفوذ او أي وسيلة اخرى، وهذه الامر يؤثر على الاداء الاقتصادي للدولة.

ويمكن القول بأن الفساد يضر بالأداء الاقتصادي ضررا مؤكدا حيث يشوه عناصر النفقات الحكومية كما يضر الفساد على النمو الاقتصادي والثروات والأداء الاقتصادي كما يلاحظ بأن الفساد يضعف من شرعيه الدولة كما يهبط بجوده البيئة الأساسية والخدمات العامه ويخفض من ايرادات الضرائب كما يؤدى ايضا الى زياده التكاليف السلبية والضارة بشده النمو الاقتصادي كما ان للفساد أثاره الإيجابية وهو ان يكون مفيد من حيث حمايه النظام السياسي الذى يظهر فيه ويجنيه كما ان للفساد اسبابه الاقتصادية حيث يساهم في تدنى كفاءه الاستثمار العام واضعاف مستوى الجودة في البنيه التحتية كما ان له أثاره المباشرة في حجم ونوعيه موارد الاستثمار الأجنبي حيث يضعف من استقطاب هذه الموارد كما يرتبط بتردي توزيع الدخل والثروة من خلال استغلال اصحاب النفوذ لمواقعهم المميزة في المجتمع والنظام السياسي [2]

---

(1) محمد صادق اسماعيل ، عبد العال الديربى . جرائم الفساد بين آليات المكافحة الوطنية والدولية . دراسة قانونية تطبيقيه مقارنه . المركز القومي للإصدارات القانونية . 2012.- ص 15

(2)عطيه حسين افندى . الإدارة العامه إطار نظرى . مداخل للتطوير في قضايا هامه في الممارسة . مرجع سابق ص 214

رابعا: أثار للفساد على المجال الاجتماعى:

اما فيما يتعلق بالأضرار الاجتماعية للفساد فهي تنسحب على القضاء وعلى هيبه وسياده القانون وذلك يؤدى بدوره الى انهيار البيئة الاجتماعية والثقافية وانحراف اساليب التعامل والحياه بشكل يهدد النسيج الأخلاقي للمجتمع الذى تسود فيه المظالم وانعدام السلوكيات القويمة والتفاوت الكبير في توزيع الدخول الناجم عن تفاوت طبقي كبير (كما في الوقت الحاضر حيث التفاوت في الرواتب لموظفي الدولة) وكذلك يؤدى الفساد الى اختلال التركيبة الاجتماعية ويزيد من الاضطرابات وحالة عدم الاستقرار السياسية الى جانب تعرض شرعيه النظام الديمقراطي والسياسي للتآكل المستمر واخطر ما في الامر هو تركيز الثروة في اجدى حفنه قليلة لتستغلها في غير مصالح المجتمع والدولة .

كما يؤدى الفساد الى خلخله القيم الأخلاقية والى الاحباط وانتشار اللامبالاة والسلبية بين افراد المجتمع وبروز التعصب والتطرف في الآراء وانتشار الجريمة كرد فعل لانهيار القيم وعدم تكافؤ الفرص.

كما يؤدى الفساد الى عدم المهنية وفقدان قيمه العمل والتقبل النفسي لفكره التفريط في معايير اداء الواجب الوظيفي والرقابي وتراجع الاهتمام بالحق العام والشعور بالظلم لدى الغالبية.

خامسا: أثار الفساد على النواحى السياسية .

(1) يؤثر على مدى تمتع النظام بالديمقراطية وقدرته على احترام حقوق المواطنين الأساسية وفي مقدمتها الحق في المساواة وتكافؤ الفرص، كما يحد من شفافية النظام وانفتاحه.

(2) يؤدي إلى حالة يتم فيها اتخاذ القرارات حتى المصيرية منها طبقا لمصالح شخصية ودون مراعاة للمصالح العامة.

(3) يقود إلى الصراعات الكبيرة إذا ما تعارضت المصالح بين مجموعات مختلفة .

(4) يؤدي إلى ضعف المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني ويعزز دور المؤسسات التقليدية.

(5) يسيء إلى سمعة النظام السياسي وعلاقاته الخارجية خاصة مع الدول التي يمكن أن تقدم الدعم المادي له، وبشكل يجعل هذه الدول تضع شروطا قد تمس بسيادة الدولة لمنح مساعدات.

(6) يضعف المشاركة السياسية نتيجة لغياب الثقة بالمؤسسات العامة وأجهزة الرقابة والمساءلة.

الفساد يؤثر على المراكز الوظيفية وأدى إلى حدوث موجة من الاضطراب الإداري الذي ينتهي بالخلل إلى جميع أركان الدولة حيث كان كل شخص يتولى منصبه الجيد يسارع لإحاطة نفسه بحاشية موالية وحين يعزل حاشيته كلها وهو أمر يزيد حالة الدولة سوءا فيطغى الفساد وتتفشى الرشوة وتزداد المظالم [1].

وخلاصه القول في شأن محددات الفساد الإداري في مصر ففي ضوء ما سبق يلاحظ ان الفساد له أثاره على النواحي الاقتصادية المتمثلة في تدنى كفاءه الاستثمار كما انه يرتبط بتردي حاله توزيع الدخل والثروة ولم تقتصر أثاره على النواحي الاقتصادية فقط بل تمتد لتشمل التأثير على الايرادات الحكومية حيث تفقد الحكومات مبالغ كبيره نتيجة لانتشار الرشوة والنفوذ كما ان له ايضا أثاره على النمو الاقتصادي والاجتماعي فنجد انه يؤثر على اداء القطاعات الاقتصادية ويحد من قدره الدولة على الحد من الايرادات ويلاحظ ان للفساد أثاره الاقتصادية المتمثلة في تدنى على كفاءه الاستثمار .

كما يلاحظ ان للفساد الإداري في مصر أثره على النمو الاقتصادي وخفض معدلات الاستثمار ومن ثم خفض الطلب الكلى الذي يؤدى حتما الى تخفيض معدل النمو الاقتصادي ومن ثم فإن الفساد الإداري لا يؤثر فقط على القطاع الاقتصادي بل يمتد ليشمل القطاعات الاخرى.

---

(1) قصي الحسين، الفساد والسلطة، بيروت، المؤسسة الجامعية للدارسات والنشر، ص 146

الإجراءات السياسية والحكومية:

تقويه المؤسسات الحكوميه للسيطرة على الفساد ويمكن تحقيق ذلك على ثلاث محاور هي:

(1)تقوية وتدعيم النظم الادارية حتى تتمكن الحكومة من القيام بوجباتها وتقديم خدماتها بكفاءة.

(2)تطوير التشريعات وتنقيتها من القواعد والنصوص التي يستغلها الموظفون في طلب الرشوة والعمولات وتقويه النظام القضائي وتدعيمه بشريا وماديا ليكون قادرا على تحقيق العدالة ومقاومه الفساد.

(3). زيادة الشفافية وادخال مقاييس جديدة لتقويه دور المجتمع المدني (الجمعيات الأهلية) القادرة على رقابة الاداء الحكومي.

(4)اتباع اساليب اداريه اساسها الجدارة وسياسيه تنافسيه تقوم على عاتق المؤسسات فلا تترك الامور لمطلق القرارات الفردية.

(5)رفع مستوى موظف الحكومة المادي والأدبي والمهني ورفع مستوى حسن معامله المواطنين وتيسير اجراءات تقديم الخدمات وتبسيط الاجراءات وتقليل الخدمات وتبسيط الاجراءات.

. التأكد من القيم الاخلاقية في اختيار الموظفين المكلفين بأداء الخدمات العامه للمواطنين وخلق بيئة حكومة جيدة الاداء تقلل من الاثر السلبي للفساد على التنمية.

الخلاصة: فأن الفساد يعوق النمو الاقتصادي من خلال استخلاص الريع"الاستثمارى بالفائض الاقتصادي " مما يؤثر سلبا على هذا النمو على المشروعات المحلية والأجنبية ويعوق التنمية المستدامة ومعوق لتخفيض الفقر والاداء الحكومي الجيد.

لذا ان أغلب الدراسات الحديثة أثبتت وجود علاقة عكسية بين الفساد والنمو الاقتصادي وان هذه العلاقة حتمية في كل الاوقات.

يرى البحث: أعادة هيكل الأجهزة الإدارية بالدولة، مراجعة القوانين، الفصل في القضايا المرتبطة بالفساد بسرعه حتى ينال المجرم العقاب، تعميق وزيادة شفافية القرارات والممارسات الحكومية، الحد من المركزية، خلق جو من الثقة من خلال كافة المستويات الإدارية.

وبصفة عامة لابد من سياسات لمواجهه الفساد على أن تشمل استراتيجيات اقتصاديه وتنموية واجراءات عامة ذات طبيعة ادارية وقانونية للوقاية من الفساد.

ويمكن القول بأن الفساد يضر بالأداء الاقتصادي ضررا مؤكدا حيث يشوه عناصر النفقات الحكومية كما يضر الفساد على النمو الاقتصادي والثروات والأداء الاقتصادي كما يلاحظ بأن الفساد يضعف من شرعيه الدولة كما يهبط بجوده البيئة الأساسية والخدمات العامه ويخفض من ايرادات الضرائب كما يؤدى ايضا الى زياده التكاليف السلبية والضارة بشده النمو الاقتصادي كما ان للفساد أثاره الإيجابية وهو ان يكون مفيد من حيث حمايه النظام السياسي الذى يظهر فيه ويجنيه كما ان للفساد اسبابه الاقتصادية حيث يساهم في تدنى كفاءه الاستثمار العام واضعاف مستوى الجودة في البنيه التحتية كما ان له أثاره المباشرة في حجم ونوعيه موارد الاستثمار

<u>أولا: نتائج البحث</u> :

<u>أثار الفساد على المجال الاقتصادى:</u>

(1) يساهم الفساد في تدنى كفاءة الاستثمار العام واضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة وذلك بسبب الرشاوى التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار وتسيئ توجيهها او تزيد من تكلفتها.

(2) للفساد إثر مباشر في حجم ونوعيه موارد الاستثمار الأجنبي، ففي الوقت الذي تسعى فيه البلدان النامية الى استقطاب موارد الاستثمار الأجنبي لما تنطوي عليه هذه الاستثمارات من امكانات نقل المهارات والتكنولوجيا، فقد اثبتت الدراسات ان الفساد يضعف هذه التدفقات الاستثمارية وقد

يعطلها مما يمكن ان يسهم في تدنى انتاجيه الضرائب مما يؤدى الى تراجع مؤشرات التنمية البشرية خاصة فيما يتعلق بمؤشرات التعليم والصحة.

(3) يرتبط الفساد بتردي حالة توزيع الدخل والثروة، من خلال استغلال اصحاب النفوذ لمواقعهم المميزة في المجتمع وفى النظام السياسي، مما يتيح لهم الاستثمار بالجانب الاكبر من المنافع الاقتصادية التي يقدمها النظام بالإضافة الى قدراتهم على مراكمه الاصول بصفه مستمرة مما يؤدى الى توسيع الفجوة بين هذه النخبة وبقية افراد المجتمع.

(4) يعوق النمو الاقتصادي من خلال استخلاص الريع "الاستثمار بالفائض الاقتصادي" مما يؤثر سلبا على هذا النمو سواء بالنسبة لمنظمي المشروعات المحلية أو الأجنبية.

(5) يقلل الفساد من الدخل القومي ويبدده من عده نواحي فالفساد في قطاع الضرائب على سبيل المثال يساعد على التهرب من دفع الضرائب المستحقة ويقلل من الحصيلة الضريبية التي عماد الموارد العامه في مصر.

(6) البيئة الفاسدة قد تجذب مستثمرين فاسدين يجيدون التعامل مع مثل هذه البيئات فيجنون اضعاف ما يستثمرون ليس على اسس اقتصاديه سليمه بل على اساس استخدامهم لقوى الفساد في المجتمع مما يضر بالاقتصاد الوطني ومصالح المواطنين اسوأ ضرر.

<u>اثار الفساد على النواحى الاجتماعية :</u>

(1) يؤدى على القضاء على هيبه وسياده القانون وذلك يؤدى بدوره الى انهيار البيئة الاجتماعية والثقافية وانحراف اساليب التعامل والحياه بشكل يهدد النسيج الأخلاقي للمجتمع .

(2) يسود فيه المظالم وانعدام السلوكيات القويمة والتفاوت الكبير في توزيع الدخول الناجم عن تفاوت طبقي كبير (كما في الوقت الحاضر حيث التفاوت في الرواتب لموظفي الدولة.

(3) يؤدى الفساد الى اختلال التركيبة الاجتماعية ويزيد من الاضطرابات وحالة عدم الاستقرار السياسية .

(4) تعرض شرعيه النظام الديمقراطي والسياسي للتآكل المستمر واخطر ما في الامر هو تركيز الثروة في أيدى حفنه قليلة لتستغلها في غير مصالح المجتمع والدولة .

(5) يؤدى الفساد الى خلخله القيم الأخلاقية والى الاحباط وانتشار اللامبالاة والسلبية بين افراد المجتمع وعدم تكافؤ الفرص.

بعض الاليات والسياسات والاجراءات التي يمكن اتباعها للحد من الفساد الإداري [1]

(1)اصلاح النظام المصرفي والسيطرة عليه لمنع سارقى المال العام من الاختباء والتخفى فيه.

(2)تكوين مؤسسات رقابية مستقله تشرف على مراقبه العمل في الهيئات الحكومية والخاصة في حد سواء.

(3)الحد من البيروقراطيه المعقدة الروتين والحد من وضع العراقيل امام مصالح الناس.

(4)تطوير القواعد النظامية المطبقة.

(5)اشعار الموظف العام بالمسؤولية الملقاة عليه.

(6)تفعيل دور التدريب العملي لكي يؤدى دوره في توجيه الموظف الى سبل اكتساب الاخلاقيات الادارية الحميدة والالتزام بها سلوكيا ومهنيا.

كيفية مواجهة الفساد على المستوى المحلى في مصر : [2]

أ- وضع حد اقصى لبقاء رئيس المدينة والمركز في منصبه في المدينة الواحدة وبحيث لا يتجاوز ثلاث سنوات.

---

(1) شحاته ابو زيد شحاته – سرطان الفساد المالي والإداري – مؤتمر دور الاجهزة الرقابية في مكافحة الفساد المالي والإداري في مصر –المجلد الاول . كلية التجارة . جامعه عين شمس – مصر 2013– ص 122

(2) اكرام بدر الدين –اللامركزية والكفاءة الادارية ومكافحة الفساد –كليه الاقتصاد والعلوم السياسية .–جامعه القاهرة.. 2006 – ص 26

ب- تدعيم سلطة المجالس المحلية في مختلف مستوياتها ازاء الاجهزة التنفيذية الموازية لها.

ج- تدعيم اللامركزية من خلال نقل كافة سلطات واختصاصات الوزارات التي تدخل في إطار الادارة المحلية الى المستوى المحلى.

د- زيادة دور مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الشعبية في نشاط الادارة المحلية حتى لا تكون الغلبة في تولى هذه المناصب لمن هم خارج الادارة المحلية بحكـــــــم عملهم الأصلي (ضباط مستشارين الخ).

هـ- استحداث الاجهزة الرقابية المسئولة عن مكافحه الفساد حال ظهوره مع زيادة تفعيل مشاركه المواطنين على المستويات المحلية مما يشكل نوعا من الرقابة الشعبية على الفساد يساعد على المراجعة والاصلاح لما يحدث من تجاوزات.

ففي ضوء ما سبق يلاحظ ان الفساد له أثاره على النواحي الاقتصادية المتمثلة في تدنى كفاءه الاستثمار كما انه يرتبط بتردي حاله توزيع الدخل والثروة ولم تقتصر أثاره على النواحي الاقتصادية فقط بل تمتد لتشمل التأثير على الايرادات الحكومية حيث تفقد الحكومات مبالغ كبيره نتيجة لانتشار الرشوة والنفوذ كما ان له ايضا أثاره على النمو الاقتصادي والاجتماعي فنجد انه يؤثر على اداء القطاعات الاقتصادية ويحد من قدره الدولة على الحد من الايرادات ويلاحظ ان للفساد أثاره الاقتصادية المتمثلة في تدنى على كفاءه الاستثمار .

كما يلاحظ ان للفساد الإداري في مصر أثره على النمو الاقتصادي وخفض معدلات الاستثمار ومن ثم خفض الطلب الكلى الذي يؤدى حتما الى تخفيض معدل النمو الاقتصادي ومن ثم فإن الفساد الإداري لا يؤثر فقط على القطاع الاقتصادي بل يمتد ليشمل القطاعات الاخرى.

الخلاصة: فأن الفساد يعوق النمو الاقتصادي من خلال استخلاص الريع"الاستثمارى بالفائض الاقتصادي " مما يؤثر سلبا على هذا النمو على المشروعات المحلية والأجنبية ويعوق التنمية المستدامة ومعوق لتخفيض الفقر والاداء الحكومي الجيد.

يرى البحث : أعادة هيكل الأجهزة الإدارية بالدولة، مراجعة القوانين، الفصل في القضايا المرتبطة بالفساد بسرعه حتى ينال المجرم العقاب، تعميق وزيادة شفافية القرارات والممارسات الحكومية، الحد من المركزية، خلق جو من الثقة من خلال كافة المستويات الإدارية.

وبصفة عامة لابد من سياسات لمواجهه الفساد على أن تشمل استراتيجيات اقتصاديه وتنموية واجراءات عامة ذات طبيعة ادارية وقانونية للوقاية من الفساد.

ثانيا: التوصيات

ووفقا للهدف من البحث وما انتهى اليه من نتائج يوصى البحث بما يلي:

1. **تعزيز الشفافية في عمليات اتخاذ القرار وتشجيع اسهام الناس فيها.**
2. **ضمان تيسير حصول الناس فعليا على المعلومات.**
3. **احترام وتعزيز حماية حريه التماس المعلومات المتعلقة بالفساد ونشرها وتعميها.**
4. **اعادة هيكله المؤسسات الحكومية بالكامل وتغير نظام الادارة بها ويقوم الجهاز المركزي للتنظيم والادارة بهذا الدور.**
5. **التركيز على الدور الرقابي وعدم القائه على عاتق فرد واحد في المكان او الهيئة بأسرها وانما بث روح الفريق في جميع العاملين بالمؤسسات او الهيئة الحكومية.**
6. **بث روح الولاء للمنظمه والانتماء للوطن والحرص على المصلحه العامه**
7. **التركيز على الوازع الديني والترهيب من الوقوع في الرشوة والفساد الإداري والترغيب في اكتساب المال من العمل الحلال الخالص.**

8 استحداث اقسام اداره وتنميه الموارد البشرية في جميع المؤسسات والهيئات الحكومية للعناية بحاله العاملين المهنية والنفسية والاجتماعية وتتابع مستمر للمتقدم والمتقاعس منهم وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب.

9 تفعيل دور التدريب لكي يؤدى دوره في توجيه الموظف لاكتساب الاخلاقيات الإدارية الحميدة والالتزام بها سلوكيا ومهنيه وتنميه مهاراته الفنية.

10 وضع انظمه وقوانين صارمه لمعاقبه المتورطين في قضايا فساد.

11 انشاء لجنه عليا مستقله للتحقيق في التجاوزات والشكاوى المتعلقة بقضايا الفساد.

12 تقويه الرقابة الإدارية واحكامها لتقوم بمعالجه الانحراف وسرعه البت في المخالفات.

قائمة مراجع البحث

أولا : المراجع العربية :

1. **اكرام بدر الدين –اللامركزية والكفاءة الادارية ومكافحة الفساد –كليه الاقتصاد والعلوم السياسية –جامعه القاهرة.. 2006.**
2. **عطية حسين أفندي . الادارة العامة . إطار نظري . مداخل للتطوير . وقضايا هامة في الممارسة . دار النهضة العربية . كليه الاقتصاد والعلوم السياسية . جامعة القاهرة 2002 .**
3. **عطية حسين أفندي . الادارة العامة . إطار نظري . مداخل للتطوير . وقضايا هامة في الممارسة . دار النهضة العربية . كليه الاقتصاد والعلوم السياسية . جامعة القاهرة 2002**
4. **عصام عبد الفتاح مطر . الفساد الإداري ماهيته، اسبابه، مظاهرة، الوثائق العالمية والوطنية المعنية بمكافحته ودور الهيئات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في مواجهه الفساد . دار الجامعة الجديدة . الإسكندرية. 2011.**
5. **عماد الدين اسماعيل . ظاهرة الفساد الإداري في الاجهزة الحكومية بالتركيز على الرشوة . كليه الاقتصاد والعلوم السياسية . جامعه القاهرة 2003.**
6. **محمد صادق إسماعيل: جرائم الفساد بين آليات المكافحة الوطنية والدولية دراسة قانونية تطبيقية مقارنة ،المركز القومى للاصدارات القانونية ، القاهرة ، 2012.**
7. **قصي الحسين، الفساد والسلطة، بيروت، المؤسسة الجامعية للدارسات والنشر . 1997.**

ثانيا: مصادر اخرى:

1. **فاتن سيد خمس عطية . مراقب حسابات (أ) بالجهاز المركزي للمحاسبات . الفساد المالي والإداري دراسة نظريه تحليله للأسباب والمظاهر . دور الاجهزة الرقابية في مكافحه الفساد المالي والإداري في مصر . مؤتمر دور الاجهزة الرقابية في مكافحة الفساد المالي والإداري في مصر . . جامعه عين شمس . جزء (2) – 2013**
2. **ساهر عبد الكريم مهدى، الفساد الإداري، أسبابه وأثاره وأهم أساليب المعالجة . شبكه المعلومات الدولية.**
3. **هاني على الطهراوي، النظم السياسية والقانون الدستوري، ط3 الثقافة والنشر والتوزيع، العراق 2008 .**
4. **شحاته ابو زيد شحاته – سرطان الفساد المالي والإداري – مؤتمر دور الاجهزة الرقابية في مكافحة الفساد المالي والإداري في مصر –المجلد الاول . كلية التجارة . جامعه عين شمس – مصر 2013**

المراجع الاجنبية

I- Books :

(1)**W.F.Wertheim, Sociological Aspects of Corruption In Southeast Asia, in :Arnold J.Heidenheimer, OP.Cit., PP.196-197.**

(2)Bendor, 6. Corruption, Institution aviation and Polititicial Development V. ,L,1,1974,P.641

II – Sides of Internet :

(1)www.abahe.uk.com**Cameron, S, 1996 , dreaming of a word without**

(2)Corruption "Macleans , pp. 36-37
Corruption: A theoretical perspective, http:
(3) //Bharast.com./CUC/Corruption. Hot
(4)HK ey , cime ,coercion, corruption and volunta exchange :conceptual (issues ,
(5)http://ww w .TL. Bangladesh. Org/ docs/ research/ ammo Bibi,Htm
(6)HK ey , cime ,coercion, corruption and volunta exchange :conceptual (issues ,
(7) http://ww w .TL. Bangladesh. Org/ docs/ research/ ammo Bibi,Htm